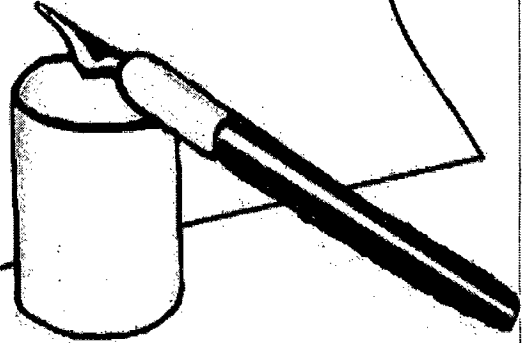


شبكات الإنتاج العالمية في أطر
اتفاقيات التكامل الإقليمي مع
أشارة لتجربة دول جنوب
وجنوب شرق آسيا
د. / خالد هاشم عبد الحميد



شبكات الإنتاج العالمية في إطار اتفاقيات التكامل الإقليمي مع إشارة لتجربة دول جنوب وجنوب شرق آسيا

د/ خالد هاشم عبد الحميد

مدرس الاقتصاد والتجارة الخارجية

كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان

١/ مقدمة:

بعد ظهور شبكات الإنتاج العالمية في العديد من الصناعات السمة البارزة للاقتصاد العالمي خلال العقود الماضية، ويتضح ذلك من النمو كبير في تجارة الأجزاء والمكونات مقارنة بمعدلات النمو في تجارة السلع التقليدية، حيث بلغ حجم تجارة الأجزاء والمكونات خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٢ حوالي ٥٠% من أجمالي التجارة العالمية في السلع الصناعية، في حين بلغ متوسط نسبة الصادرات الصناعية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٢ حوالي ١٤% من أجمالي الصادرات العالمية.

وتقوم شبكات الإنتاج على تقسيم عملية الإنتاج إلى عدة مراحل فرعية تتم في دول مختلفة على أن تتحرك الأجزاء والمكونات عبر الحدود خلال المراحل المختلفة للعملية الإنتاجية، وقد ساهم التطور التكنولوجي في شبكات الاتصالات والنقل في خفض المسافات المادية عبر الحدود إلى جانب توافر الخدمات التي تسهم في دعم عملية الإنتاج في المراحل المختلفة في تطور شبكات الإنتاج^١.

كما تزامن مع نمو شبكات الإنتاج حدوث تزايد في عدد اتفاقيات التكامل الإقليمي إلى جانب تغير طبيعة هذه الاتفاقيات (تعميق الاتفاقيات النكاملية)، حيث لم تعد تقتصر على التخفيضات الجمركية فقط، وإنما أتسع نطاقها لتشمل حرية

أنتقالات رؤوس الأموال وتنسيق سياسات المنافسة وحماية حقوق الملكية الفكرية، إلى جانب إلغاء القيود الفنية على التجارة.

٢ / هدف البحث:

يحاول هذا البحث تحليل ظاهرة شبكات الإنتاج العالمية في إطار اتفاقيات التكامل الإقليمي، وذلك من خلال تناول الأطار النظري لشبكات الإنتاج العالمية من حيث التعرض لمفهوم وخصائص شبكات الإنتاج، أهمية شبكات الإنتاج، والقوة الدافعة لإقامة شبكات الإنتاج، أنواع شبكات الإنتاج، ثم تناول خلفية تاريخيه عن شبكات الإنتاج، وآليه عمل شبكات الإنتاج.

يلى ذلك توضيح العلاقة بين شبكات الإنتاج واتفاقيات التكامل الإقليمي، ثم تحليل أثر شبكات الإنتاج على رفاهية الدول الأعضاء في الاتفاقيات التكاملية، ثم التعرض لتجربة دول جنوب وشرق آسيا لتكوين شبكة الإنتاج ، وأخيرا ملخص البحث.

٣ / أهمية البحث:

ترجع أهمية هذه البحث إلى الأسباب الآتية:

- حدوث تغير في نمط التجارة الدولية نتيجة التحول من تجارة السلع التقليدية الى تجارة الأجزاء والمكونات، وهو ما يتضح من النمو الكبير في تجارة الأجزاء والمكونات كنسبة من أجمالى التجارة العالمية نتيجة نمو وانتشار شبكات الإنتاج العالمية.
- تزايد أعداد اتفاقيات التكامل الإقليمي فى إطار منظمة التجارة العالمية.
- التزامن بين عمليات تكامل الأسواق وعمليات عدم التكامل فى الإنتاج.

٤/ الإطار النظري لشبكات الإنتاج:

١/٤ مفهوم شبكات الإنتاج:

تتعدد المفاهيم التي قدمت لمصطلح شبكات الإنتاج Production Network بل أن بعض الاقتصاديين يستخدم مصطلح شبكات الإنتاج كمرادف لمصطلح مشاركة الإنتاج Production Sharing، أو مصطلح تجزئة الإنتاج Fragmentation of Production، أو مصطلح التخصص الراسي Vertical Specialization، ومن المفاهيم التي قدمت لمصطلح شبكات الإنتاج.

مفهوم Yue حيث يعرف شبكات الإنتاج على أنها تقسيم عملية الإنتاج إلى عدة خطوات تتم في مواقع مختلفة بما يسهم في خفض تكلفة الإنتاج، ولكنها تؤدي في النهاية إلى نفس المنتج النهائي^١.

كما يمكن تعريف شبكات الإنتاج على أنها عبارة عن استراتيجيه إنتاجية، تتم فيها تقسيم عملية الإنتاج إلى عدة أجزاء أو مراحل تتم في أماكن مختلفة (داخل أو عبر الحدود) بهدف تحقيق الكفاءة في الإنتاج، وقد ظهرت هذه الظاهرة بشكل موازٍ للعديد من الظواهر الأخرى مثل الاستعانة بمصادر خارجية والتخصص الرأسى وتقسيم سلاسل الإمداد^٢.

مما سبق يتضح أن مفهوم شبكات الإنتاج يرتبط بالتجارة في السلع الوسيطة وليس التجارة في المنتجات النهائية، وهو عبارة عن عملية تقسيم عملية إنتاج المنتج إلى عدة مراحل فرعية من خلال تطبيق مفهوم التخصص الرأسى، على أن يتم توطين كل مرحلة من مراحل إنتاج المنتج في أكثر الأماكن كفاءة إنتاجية طبقاً لأدبيات التجارة الدولية.

٢/٤ خصائص شبكات الإنتاج:

- يتضح من المفاهيم السابقة أنه توجد مجموعة من الخصائص المميزة لشبكات الإنتاج وهي:
- أشتراك دولتين أو أكثر في عملية إنتاج نفس المنتج،
 - تدفق المدخلات الوسيطة للعملية الإنتاجية بين الدول خلال عملية الإنتاج،
 - عملية إنتاج المنتج يمكن أن تتم من خلال شركة واحدة متعددة الجنسيات مرتبطة بفروعها الإنتاجية في أماكن مختلفة؛ أو من خلال مجموعة من الشركات، وذلك من خلال التوسع النطاقي لشبكة الإنتاج،
 - تتيح شبكات الإنتاج العالمية الفرصة للدول المختلفة في التخصص الرأسي في المراحل الإنتاجية اعتمادا على المزايا النسبية لكل دولة.

٣/٤ أهمية شبكات الإنتاج العالمية:

تعد شبكات الإنتاج العالمية أحد مظاهر الاقتصاد العالمي الحالي، ويتضح ذلك من الحقائق الدولية حيث تشير أحصاءات منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بصناعة السيارات الأمريكية التي تتم عبر الحدود أن ٣٧% من أنشطة التصنيع تتم داخل الولايات المتحدة، إلى جانب أتمام ٣٠% من أنشطة التصنيع في كوريا، كما يتم الحصول على ما يعادل ١٧,٥ من المكونات التكنولوجية من اليابان، كما تساهم ألمانيا بنسبة ٧,٥% من قيمة السيارة في شكل تصميمات، وتبلغ مساهمة كل من تايوان وسنغافوره حوالي ٤% في شكل مكونات وأجزاء صغيرة، في حين تبلغ مساهمة المملكة المتحدة حوالي ٢,٥% في شكل خدمات تسويق وإعلانات، وأخيرا تسهم أيرلندا بنسبة ١,٥% في شكل معالجة للبيانات .

ويمكن توضيح أهمية شبكات الإنتاج من خلال إحصاءات التجارة الدولية التي توضح نسبة مساهمة تجارة الأجزاء والمكونات في أجمالي الصادرات العالمية مقارنة بنسبة مساهمة السلع الصناعية في أجمالي الصادرات العالمية، كما يتضح من الجدول رقم(١).

جدول رقم(١)

تطور ونسبة مساهمة الصادرات الصناعية وتجارة الأجزاء والمكونات

في أجمالي الصادرات العالمية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢) مليون دولار

السنة	اجمالي الصادرات العالمية	صادرات السلع الصناعية	صادرات الآلات والمعدات STIC7	سلع متنوعة اخرى STIC8	% الصادرات الصناعية من اجمالي الصادرات العالمية	% صادرات الآلات والمعدات من اجمالي الصادرات العالمية	% صادرات سلع متنوعة اخرى من اجمالي الصادرات العالمية
1995	5121053	821517.6	1937915	636481.1	16	38	12
1996	5359509	822435.5	2054945	673757.6	15	38	13
1997	5568292	845362	2179171	711472.4	15	39	13
1998	5463736	826733.6	2243925	714737.7	15	41	13
1999	5650493	812606.7	2354723	738220.4	14	42	13
2000	6366950	873659.7	2611189	784843.1	14	41	12
2001	6132096	837101.8	2475216	774956.9	14	40	13
2002	6431300	888015.8	2580823	808715	14	40	13
2003	7496259	1024033	2946259	925482.4	14	39	12
2004	9169013	1287736	3549344	1080083	14	39	12
2005	10447270	1437019	3921204	1188051	14	38	11
2006	12102743	1699955	4486889	1325084	14	37	11
2007	13986589	1999903	5050840	1507625	14	36	11
2008	16110246	2194680	5423605	1638479	14	34	10
2009	12509705	1579608	4222433	1433027	13	34	11
2010	15221121	1964005	5135737	1641309	13	34	11
2011	18237167	2363984	5818748	1903494	13	32	10
2012	18351468	2243989	5828704	1978635	12	32	11

المصدر: تم حسابها بواسطة الباحث اعتمادا على بيانات <http://unctadstat.unctad.org>

يتضح من بيانات الجدول رقم (١) أن متوسط نسبة الصادرات الصناعية بلغت خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٢ حوالي ١٤% من اجمالي الصادرات العالمية، في حين بلغت متوسط نسبة صادرات الآلات والمعدات حوالي ٣٧.٥% من اجمالي الصادرات العالمية، كما بلغت متوسط نسبة الصادرات من السلع المتنوعة الأخرى حوالي ١١.٥% من اجمالي الصادرات العالمية لتصل نسبة اجمالي تجارة الأجزاء والمكونات حوالي ٥٠% من اجمالي الصادرات العالمية.

٤/٤ القوة الدافعة لأقامة شبكات الإنتاج:

يتمثل الهدف الأساسي لشبكات الإنتاج العالمية في خلق القيمة المضافة، وذلك من خلال تحويل المدخلات من المواد الخام والسلع الوسيطة إلى سلع تامة الصنع^٧، ويرجع تكوين شبكات الإنتاج للأسباب الآتية^٧:

١/٤/٤ الاستفادة من مزايا خفض التكلفة:

حيث تسهم شبكات الإنتاج في خفض التكاليف، وذلك من خلال إمكانية الحصول على بعض المدخلات اللازمة للعملية الإنتاجية من دول أخرى بتكلفة أقل، وتعتبر الصين مثال على ذلك حيث تعد الصين أكبر مركز لتجميع الصناعات من خلال شبكات الإنتاج في دول شرق آسيا، حيث تسعى الشركات متعددة الجنسيات إلى توزيع مراحل العملية الإنتاجية عبر نطاق جغرافي واسع يضم العديد من الدول للاستفادة من مزايا انخفاض تكلفة الإنتاج (مواد خام- أيدي عاملة - رأس المال - بنية أساسية).

٢/٤/٤ اقتصاديات النطاق:

حيث تتسم بعض مراحل العملية الإنتاجية بارتفاع التكاليف الثابتة للأنتاج، وهو ما يتطلب تطبيق اقتصاديات النطاق في هذه المراحل، حيث تشير نظريات التجارة الحديثة إلى تأثير حجم السوق المحلية على حجم الإنتاج، ويرجع

ذلك إلى أن الصناعات التي تتسم بكبر حجم السوق الداخلى تعد بمثابة قاعدة للصادرات من خلال التوسع فى عمليات الإنتاج لخدمة الأسواق المحلية والخارجية، وهو ما يسهم فى خفض التكاليف.

٣/٤/٤ عمق الأسواق Thickness of markets:

تسهم شبكات الإنتاج فى إيجاد روابط أمامية وخلفية بين الشركات الموجودة بشبكة الإنتاج، وتسهم هذه الروابط فى تحقيق عمق الأسواق، وبالتالي تعزيز القدرة على الوصول للعملاء والموردين.

٤/٤/٤ خفض تكاليف معاملات التجارة الدولية:

يرتبط تكوين شبكات الإنتاج بتجزئة العملية الإنتاجية إلى عدة مراحل والحصول على المدخلات الوسيطة اللازمة لإنتاج المنتج النهائى من مناطق متعددة، وهو ما يتطلب تحمل الشركات العاملة فى شبكة الإنتاج ما يعرف بتكاليف المعاملات التجارية التى تشمل القيود التعريفية وغير التعريفية وتكلفة النقل والاتصالات إلى جانب تكاليف التغير فى أسعار الصرف.

وحيث أن أحد شروط تكوين شبكات الإنتاج هو خفض تكاليف المعاملات التجارية حتى تتمكن الشركات من الاستفادة من المزايا النسبية للمواقع الإنتاجية المختلفة الناتجة عن تطبيق اقتصاديات النطاق، وهو ما يعنى أن انخفاض تكاليف الإنتاج يجعل من الأجدى للشركات التى تقوم بتركيز أنشطتها فى دولة واحدة إلى تطبيق التوسع المكانى وتوزيع مراحل العملية الإنتاجية عبر نطاق جغرافى واسع يضم العديد من الدول.

٥/٤ هياكل (أنواع) شبكات الإنتاج العالمية:

تتضمن شبكات الإنتاج العالمية أربعة هياكل طبقا لطبيعة الإنتاج والأسواق التي يتم خدمتها، وذلك كما يلي^١:

• **شبكات الإنتاج القائمة على المركزية Centralized global production:** وفيها يتم إنتاج المنتج بالكامل في دولة معينة مع القيام بتصديره للأسواق الخارجية، ويستخدم هذا النمط في حالة السلع التي يصعب إعادة توطيئها أو التي تتطلب أن تكون عملية الإنتاج بالقرب من مصادر المواد الخام مثل السلع الكيماوية والصناعات الحرفية والسلع التي تخضع في إنتاجها لاقتصاديات الحجم الكبير.

• **شبكات الإنتاج القائمة على الإقليمية Regional production:** ويعتمد هذا النظام على الإنتاج لخدمة الأسواق المحلية أو الأسواق الإقليمية، ويستخدم في الصناعات التي تنتم باستخدام تكنولوجيا إنتاج معروفة أو تنتم بأرتفاع تكاليف التوزيع بغض النظر عن اقتصاديات الحجم الكبير مثل المشروبات الغازية.

• **شبكات الإنتاج القائم على التخصص الإقليمي Regional specialization:** وتعتمد على تقسيم عملية الإنتاج اعتمادا على مبادئ الميزة النسبية من خلال تخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتمتع بميزة نسبية فيها والقيام باستيراد السلع الأخرى من باقي الدول.

• **شبكات الإنتاج القائمة على التكامل الراسي عبر الحدود Vertical transnational integration:** وفيها يتم تقسيم عملية الإنتاج طبقا لمعيار التخصص إلى عدة مراحل فرعية تتم في أماكن مختلفة للاستفادة من المزايا النسبية للأماكن المختلفة، حيث يتم الحصول على المواد الخام من بعض الأماكن، وتتم عملية التجميع في مكان آخر يتسم بانخفاض الأجور أو الأماكن التي تنتم بمستوى عالي من الخبرة اعتمادا على نوع المنتج أو مرحلة التصنيع.

ويرجع أختلاف هياكل شبكات الإنتاج إلى أختلاف نوعيه المنتج، فعلى سبيل المثال صناعات السيارات والالكترونيات تعتمد على شبكات الإنتاج القائمة على التكامل الراسي عبر الحدود، حيث تتم عمليات البحوث والتطوير في الولايات المتحدة واليابان، في حين يتم الحصول على الاجزاء والمكونات اللازمة للإنتاج من

كوريا والمملكة المتحدة واليابان، على أن تتم عملية التصنيع في الدول التي تتسم بانخفاض مستويات الأجور مثل الصين والمكسيك وتايلاند^٩.

٦/٤ الخلفية التاريخية لشبكات الإنتاج:

ظهرت المحاولات الأولى لمصطلح شبكات الإنتاج في عام ١٩٨٠ من خلال برامج التصدير المكسيكية-الأمريكية التي أدت إلى ما يعرف بالمصانع التوأم عبر الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك - 'twin plants' in the Mexico - US border region، حيث تقوم الشركات الأمريكية بتصدير الأجزاء والمكونات إلى فروعها الموجودة بالمكسيك لإتمام عملية التصنيع ثم إعادة التصدير إلى الدولة الأم مرة أخرى^{١٠}.

وكانت تهدف إلى الاستفادة من المزايا النسبية للمواقع الإنتاجية المختلفة، مثل الاختلاف في أجور العمال، وقد ظهرت شبكات الإنتاج في شرق آسيا لنفس السبب ثم في الاتحاد الأوربي عام ١٩٨٦ نتيجة انضمام اسبانيا والبرتغال، وتزايدت في التسعينات مع أنفتاح دول الكتلة الشرقية وأنهيار الاتحاد السوفيتي وتحول هذه الدول إلى اقتصاديات رأسمالية^{١١}.

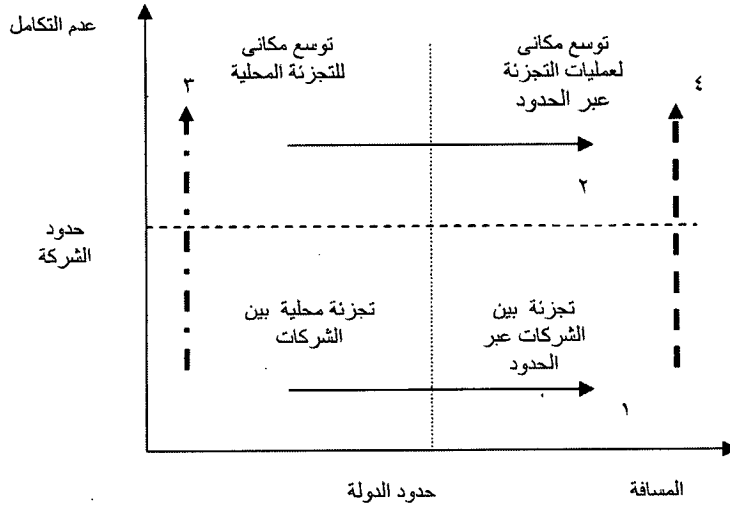
٧/٤ آليات عمل شبكات الإنتاج العالمية :

يمكن توضيح آلية عمل شبكات الإنتاج من خلال منهج العمليات الإنتاجية^{١٢}، أو ما يعرف بمنهج "التجزئة ثنائية الأبعاد Production process approach two-dimensional fragmentation"، وطبقا لهذا المنهج فإن عملية الإنتاج تتضمن العديد من العمليات الإنتاجية الفرعية المتكاملة رأسيا، وترى نظرية التجزئة أن عملية التكامل الرأسي للعمليات الإنتاجية يمكن تقسيمها إلى عدة مراحل إنتاجية منفصلة على أن يتم إجراء كل مرحلة في المكان الأكثر ملاءمة لهذه المرحلة^{١٣}.

ولتوضيح ذلك نفترض أن أحد المنشآت الإنتاجية تقوم بكافة خطوات أو مراحل إنتاج المنتج من البداية إلى النهاية، وعند ملاحظة مراحل عملية إنتاج المنتج لوحظ وجود بعض المراحل الإنتاجية كثيفة التكنولوجيا والأخرى كثيفة العمل، فيمكن للشركة أن تقوم بتجزئة العملية الإنتاجية إلى عدة مراحل والقيام بتوطين كل مرحلة في المكان الإنتاجي الذي يحقق التكلفة الأقل سواء كان داخل الدولة أو خارجها بما يسهم في خفض تكلفة إنتاج المنتج النهائي ككل، وفي هذه الحالة تصبح التجزئة مجدية اقتصاديا عندما تنخفض تكلفة الخدمات المرتبطة كما بالشكل رقم (١)^٤.

شكل رقم (١)

التجزئة ثنائية الأبعاد



Source: Ando Mitsuyo , Fukunari Kimura(2007)," Fragmentation in East Asia: Further Evidenc..., *Op Cit.*,p(25).

حيث يوضح المحور الرأسي مدى قدره الشركة على التحكم في عمليات التجزئة من عدمه اعتمادا على إذا ما كانت عملية التجزئة تتم في شركات داخل نفس الدولة أم في شركات تابعة لدول اخرى، حيث يؤدي التحرك عبر المحور الرأسي إلى انخفاض قدرة الشركة في التحكم في عمليات التجزئة عبر الحدود بسبب انخفاض حصة رأس مال الشركة الام في المشروعات التابعة لها عبر الحدود، نتيجة اتساع النطاق الجغرافي لعمليات التجزئة، أما الخطوط المتقطعة الأفقية فتشير إلى حدود الشركة وتفرق بين عمليات التجزئة داخل الشركة وعمليات التوسع المكاني (توسيع النطاق الجغرافي) لعمليات التجزئة.

أما المحور الأفقي يمثل المسافة الجغرافية بين الموقع الأصلي للشركة ومواقع الإنتاج الفرعية أما الخطوط المتقطعة الرأسية في المنتصف فتشير إلى الحدود القومية للتمييز بين عمليات التجزئة داخل حدود الدولة وعمليات التجزئة عبر الحدود أو هي تمثل المفاضلات tradeoffs في قرار التجزئة عما اذا كانت تتم داخل الدولة او خارجها^{١٥}، و يعتمد قرار الشركة بتجزئة عملية الإنتاج من عدمه على كل من:

١- مدى الوفرة المحقق في تكاليف الإنتاج نتيجة الأختلاف في المزايا النسبية للمواقع، وهو ما يتضح عبر المحور الراسي حيث تشير عمليات التجزئة عبر الحدود إلى الاستفادة من أختلافات المزايا النسبية للمواقع، مثل انخفاض أجور العمالة، وتوافر البنية الأساسية إلى جانب السياسات البيئية، وهو ما يشجع الشركات على الاستخدام الأمثل لهذه المزايا وتوسيع النطاق الجغرافي لعملية التجزئة لتتم عبر الحدود.

٢- تكلفة الخدمات المساندة لعملية التجزئة سواء تمت داخل الدولة أو عبر الحدود القومية ، حيث يجب أن تكون هذه التكاليف منخفضة وفي حدها الأدنى بما يسهم في خفض تكلفة الإنتاج الكلية، وتختلف تكلفة الخدمات المساندة عما اذا كانت عمليات التجزئة تتم عبر المحور الأفقي أم عبر المحور الرأسي.

فإذا كانت عملية التجزئة تتم عبر المحور الأفقى معبرا عنها الخط الأفقى ٢-١ فان تكلفة الخدمات المقدمة تزيد طبقا للمسافة الجغرافية بين الموقع الأصلي وأماكن التجزئة خاصة إذا تمت عملية التجزئة عبر الحدود الدولية، وتتمثل التكاليف فى هذه الحالة فى التعريف الجمركية والقيود التجارية الأخرى وأجراءات التخليص الجمركى وعدم الكفاءة فى النقل والتوزيع وأختلاف السياسات البيئية إلى جانب المخاطر العامة.

أما إذا تمت عملية التجزئة عبر المحور الراسى معبرا عنها بالخطوط المنقطعة ٣-٤ فان تكلفة الخدمات المساندة تزيد نتيجة انخفاض قدرة الشركة فى الرقابة على العمليات الإنتاجية المجزاه، ولذلك تلجا الشركة إلى الأستعانة بمصادر خارجية مثل التعاقدات من الباطن.

٥/ شبكات الإنتاج العالمية واتفاقيات التكامل الاقليمي:

وصف Freenstra 1998 عملية تكامل الأسواق التى تمت خلال العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الواحد والعشرين بأنها مصحوبة بعملية عدم تكامل الإنتاج، وذلك من خلال تجزئة العملية الإنتاجية وأقامة شبكات أنتاج بين دول متجاورة جغرافيا، وهو ما يتطلب تحليل العلاقة بين شبكات الإنتاج واتفاقيات التكامل الأقليمي.

١/٥ تحليل العلاقة بين شبكات الإنتاج واتفاقيات التكامل الأقليمي:

توجد علاقة متبادلة بين شبكات الإنتاج العالمية واتفاقيات التكامل الأقليمي، ويمكن توضيح ذلك كما يلى^{١٦}:

١. ساهم نمو اتفاقيات التكامل الأقليمي بين دول متجاورة جغرافيا فى توفير البيئة والمناخ المناسب لنمو شبكات الإنتاج، نتيجة توافر الحافز لدى

الشركات متعددة الجنسيات في تكوين شبكات الإنتاج على أساس جغرافي للأستفادة من مزايا القرب الجغرافي بين الدول الأعضاء، وتسهيل تدفقات التجارة بين الدول الأعضاء.

٢. تدعم الشركات متعددة الجنسيات عملية تكوين اتفاقيات تكامل أقليمي حتى تتاح الفرصة لهذه الشركات في الأستفادة من مزايا النفاذ للأسواق الإقليمية التي تكون مترابطة من خلال الاتفاقيات التفضيلية، كما أنها تتيح الفرصة لهذه الشركات في الحصول على المواد الخام والسلع الوسيطة بأسعار منخفضة، نظرا لأنخفاض التعريف الجمركية داخل المنطقة التكاملية.

٣. قد تعارض الشركات متعددة الجنسيات الاتفاقيات التكاملية في حالة وجود فروع لها في الدول الأعضاء، وهذه الفروع تتمتع بمستوى عالى من الحماية الوطنية من المنافسة الدولية، من ناحية أخرى قد يؤدي تكوين اتفاقيات تكامل أقليمي بين مجموعة من الدول الأعضاء إلى جذب تدفقات الأستثمار الأجنبي المباشر لداخل المنطقة التكاملية، ومن ثم السعى نحو تكوين شبكة أنتاج في المنطقة التكاملية، وهو ما يعنى أن العلاقة بين شبكات الإنتاج واتفاقيات التكامل علاقة ديناميكية ومتغيرة.

٤. قد يؤدي تكوين اتفاقيات التكامل الأقليمي وعملية خلق فضاء أقليمي نتيجة ضغط الشركات متعددة الجنسيات على حكومات الدول لتحقيق ذلك نتيجة طبيعة الأختلاف بين دول التكامل في الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو ما يسهم في نمو شبكات الإنتاج العالمية.

٢/٥ أثر شبكات الإنتاج على رفاهية الدول الأعضاء في الاتفاقيات التكاملية:

يمكن توضيح أثر شبكات الإنتاج على تدفقات التجارة بين دول التكتل، وذلك من خلال أثر خلق التجارة وأثر تحويل التجارة التي اشار اليها كل من فاينر وليبسي.

ويقصد بأثر خلق التجارة تحويل الإنتاج من مصادر إنتاج محلية أقل كفاءة إلى مصادر إنتاج أكثر كفاءة داخل التكتل، أما أثر تحويل التجارة فيشير إلى تحويل الإنتاج من مصادر إنتاج أكثر كفاءة خارج التكتل إلى مصادر إنتاجية أقل كفاءة داخل التكتل، ولتوضيح أثر شبكات الإنتاج على رفاهية الدول الأعضاء نفترض المثال^{١٧}.

بفرض وجود أحد المنتجات (X) يتكون من مكونين، وأن تكلفة إنتاج المكونين في الدولة الأولى A هي \$٩ للمكون الأول و\$٧ للمكون الثاني، كما أن تكلفة إنتاج نفس المكونين في الدولة B هي \$١٠ و\$٤ على الترتيب، في حين أن تكلفة إنتاج نفس المكونين في الدولة C هي \$١٧ و\$١، وبفرض إنتاج المنتج بالكامل في كل دولة على حده ستصبح تكلفة إنتاج المنتج \$١٦ في الدولة A و\$١٤ في الدولة B، في حين تصبح تكلفة إنتاج المنتج \$١٨ في الدولة C، وهو ما يعني ان الدولة B تتمتع بميزة نسبية في إنتاج هذه السلعة لأن تكلفة الإنتاج في الدولة B أقل من تكلفة الإنتاج في الدولة A والدولة C.

وبفرض قيام الدولتين (A-C) بتكوين منطقة تجارة حرة وخلق شبكة إنتاج للسلعة X على أن تخصص الدولة A في إنتاج المكون الأول من السلعة، وتخصص الدولة C في إنتاج المكون الثاني من السلعة، في هذه الحالة تصبح

اجمالي تكلفة إنتاج السلعة في شبكة الإنتاج \$١٠ وهي أقل من تكلفة الإنتاج في الدولة B التي تعادل \$١٤.

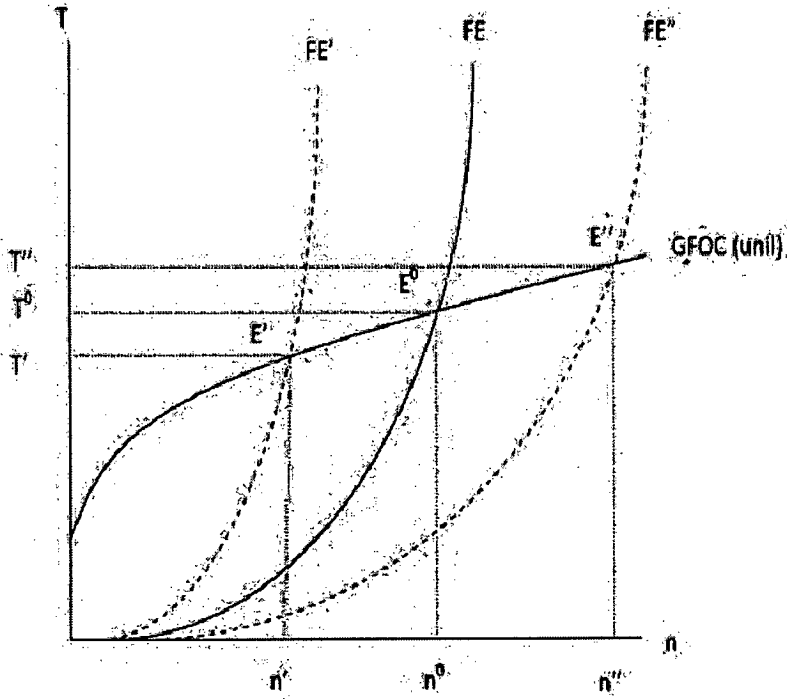
مما سبق يتضح أن إقامة منطقة تجارة حرة بين الدولتين وتكوين شبكة إنتاج ساهم في زيادة أثر خلق التجارة وجعل دول التكامل أكثر تنافسية في إنتاج السلعة X مقارنة بالدولة B، على الرغم من عدم قدرة أى من الدولتين من منافسة الدولة B قبل تكوين شبكة إنتاج وخلق اتفاق تكاملي بينهم.

إلا أنه من ناحية أخرى قد يفوق أثر تحويل التجارة أثر خلق التجارة عند تكوين شبكات إنتاج بين دول التكامل الإقتصادى حيث أشار بالدوين إلى أنه من الممكن أن تسهم اتفاقيات التكامل في تقوية شبكات الإنتاج، أو العكس يمكن أن تؤدي إلى ضعف شبكة الإنتاج، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي^{١٨}.

ويوضح الشكل رقم (٢) مستوى التعريف الجمركية المطبق من جانب دولة تقوم بتعظيم الاختيار الحكومى في جانب العرض والطلب في ظل الحماية التجارية، حيث يشير المحور الأفقى إلى عدد الشركات العاملة في الصناعة، أما المحور الراسى فيعبر عن مستوى التعريف الجمركية المطبقة، أما المنحنى GFOC يشير إلى مستوى التعريف الجمركية المثلى المطبق من دولة تطبق تخفيضات جمركية من جانب واحد، أما المنحنى FE، فيعبر عن عدد الشركات العاملة في الصناعات المنافسة للواردات.

شكل رقم (٢)

مستوى التعريف الجمركية وأثره على الصناعات المنافسة للواردات



Source: Narjoko Dionisius (2011), " International production networks and trade liberalization: A literature review",Op Cit, p.(32).

وبفرض قيام الدولة بتكوين اتفاقيات تفضيلية مع أحد الشركاء التجاريين فإن ذلك يؤدي إلى انتقال المنحنى FE إلى اليسار FE' وهو ما يعني أن تكوين اتفاقيات تفضيلية يؤدي إلى انخفاض مستوى التعريف الجمركية على الواردات، وذلك من خلال انخفاض مستوى التعريف من T0 إلى T' ، وهو ما يؤدي إلى زيادة حجم الواردات من هذه السلعة من الشركاء التجاريين داخل المنطقة التفضيلية يتزامن مع ذلك انخفاض مستوى الإنتاج المحلي في هذه الصناعة معبرا

عنه بانخفاض عدد الشركات العاملة في صناعات المنافسة للواردات من n_0 إلى n' وبالتالي انتقال وضع التوازن من E_0 إلى E' ، ويترتب على هذا السيناريو زيادة حجم التجارة بين دول التكتل معبرا عنه بأثر خلق التجارة وتصبح الاتفاقيات التكاملية في هذه الحالة أحجار بناء.

السيناريو الثاني وهو أن الاتفاقيات التكاملية تصبح حجرة عثرة، ويمكن توضيح ذلك من خلال أثر تحويل التجارة معبرا عن ذلك من خلال انتقال منحني FE إلى اليمين، وبالتالي انتقال وضع التوازن من E_0 إلى E'' حيث يودى تكوين الاتفاقيات التكاملية إلى انخفاض حجم الواردات من الدول الأعضاء عند مستوى التعريف الجمركية المطبق ويترتب على ذلك زيادة عدد الشركات في الصناعات المنافسة للواردات وزيادة أرباح هذه الشركات نتيجة ارتفاع مستوى الحماية الجمركية معبرا عنه بزيادته مستوى التعريف من T_0 إلى T'' وانتقال الوضع التوازني من n_0 إلى n'' .

ويركز صانعي السياسات على أثر خلق التجارة عند تحليل أثر الاتفاقيات التكاملية على شبكات الإنتاج ، إلا أن أثر خلق التجارة على شبكات الإنتاج يتوقف على قواعد المنشأ المطبقة في إطار المنطقة التكاملية، فعلى سبيل المثال تعد أحد أسباب الاختلاف بين الولايات المتحدة وكندا في صناعة السيارات هي تطبيق قواعد المنشأ حيث يقوم المنتجون في كندا باستيراد محرك السيارة من الولايات المتحدة وأتمام عمليات التجميع في كندا ثم إعادة التصدير إلى الولايات المتحدة وهنا ترفض الولايات المتحدة تطبيق التخفيضات الجمركية في إطار منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا بحجة أن المحرك الأمريكي يتضمن مدخلات مستوردة من خارج الولايات المتحدة الأمريكية، ويترتب على ذلك عدم قدرة السيارات الكندية من الاستفادة من التخفيضات الجمركية، وبالتالي ينتج عن تطبيق قواعد المنشأ تكاليف إضافية تشكل قيودا أمام التوسع التجارى وتكوين شبكات الإنتاج.

ولذلك يسعى لوبي المنتجين إلى استخدام المفاوضات حول قواعد المنشأ في إطار الاتفاقيات التكاملية لوضع اشتراطات منشأ صعبة لتحقيق مصالحهم وبالتالي تصبح قواعد المنشأ أداة حمائية بسبب عدم الشفافية في التطبيق إلى جانب استخدام قواعد المنشأ لحماية منتجي السلع الوسيطة الأقل كفاءة، كما يؤدي استخدام المدخلات المستوردة من المنتجين الأكثر كفاءة خارج المنطقة التكاملية في تصنيع وتجميع المنتج النهائي إلى عدم تطابقه مع قواعد المنشأ الإقليمية.

وهو ما يتطلب مراجعة قواعد المنشأ في إطار الاتفاقيات التكاملية وأيجاد نوع من التنسيق والتوحيد في هذه القواعد للتغلب على مشكلة التداخل في قواعد المنشأ أو من خلال تخفيض متطلبات التراكم لأكتساب المنشأ وهو ما يسهم في نمو شبكات الإنتاج داخل المنطقة التكاملية.

٦/ تجربة دول شرق آسيا لتكوين شبكة إنتاج في إطار الآسيان:

تعتبر شبكات الإنتاج قلب أو محور عملية النمو التي حدثت في تجارة دول شرق اسيا في العقود الأخيرة نتيجة النمو الكبير في تجارة الأجزاء والمكونات بنسبة أكبر من التجارة في السلع التقليدية النهائية، ويرجع ذلك للأسباب الآتية^{١٩}:

- انخفاض مستويات الأجور بهذه الدول مقارنة بالدول الصناعية،
- انخفاض تكاليف التجارة، وأتباع السياسات التجارية المؤيدة للحرية مثل سياسات حرية التجارة وحرية أنتقالات رأس المال إلى جانب سياسات حماية حقوق الملكية الفكرية،
- تباين اقتصاديات دول جنوب وجنوب شرق اسيا من حيث الخصائص، وهو ما يشجع على أستغلال المزايا النسبية للدول المختلفة، وهو ما أدى إلى تعاظم دور شبكات الإنتاج في دول شرق اسيا.

١/٦ نشأه شبكات الإنتاج في شرق آسيا (خلفية تاريخية):

ترجع نشأه شبكات الإنتاج في جنوب وجنوب شرق آسيا إلى عقد الثمانينات من القرن الماضي نتيجة نمو ظاهرة "hollowing-out" داخل الاقتصاد

اليابانى وأعاده توطين الشركات اليابانية فى دول الجوار نتيجة تآكل المنافسة اليابانية نتيجة ارتفاع أجور العمالة فى الأقتصاد اليابانى وأتباع النمر الأسيوية ما يعرف بالمسار المزدوج للتصنيع من خلال تطبيق كل من أستراتيجية تشجيع الصادرات وأستراتيجية الأحلال محل الواردات^{٢٠}.

وقد تزامن مع ذلك قيام دول شرق آسيا بأخذ مجموعة من الأجراءات لجذب الشركات اليابانية، وتتمثل هذه الأجراءات فى تحرير الأستثمار لزيادة تدفقات الأستثمار الأجنبى المباشر، إلى جانب إجراءات تحرير التجارة من خلال تحرير التجارة من جانب واحد، وذلك من خلال التخفيضات الجمركية التى تركزت فى نظامى رد الرسوم الجمركية والأعفاء من الرسوم الجمركية داخل مناطق تجهيز الصادرات.(EPZs)، وهو ما أدى إلى نمو شبكات الإنتاج فى دول شرق آسيا خلال فترة الثمانينات والتسعينات نتيجة قوى السوق المتمثلة فى تحرير التجارة والأستثمار، والمدفوعة من جانب القطاع الخاص.

ومع نهاية أزمة دول جنوب شرق آسيا بدأت المحاولات لتكوين شبكات الإنتاج فى أطار اتفاقيات التكامل الأقليمى، وهو ما أدى إلى نمو شبكات الإنتاج نتيجة سعى الشركات متعددة الجنسيات للأستفاده من التخفيضات الجمركية إلى جانب الاستفاده من انخفاض تكاليف الخدمات المرتبطة أو المساندة^{٢١}.

٢/٦ خصائص شبكات الإنتاج فى دول شرق آسيا:

- هناك مجموعة من الخصائص المميزة لشبكات الإنتاج فى شرق آسيا، ومنها^{٢٢}:
- الأمركية فى عملية الإنتاج: حيث أعتمدت شبكات الإنتاج فى جنوب وجنوب شرق آسيا على الأمركية فى عملية الإنتاج، وذلك من خلال تقسيم العملية الإنتاجية إلى عدة مراحل فرعية تتم فى مناطق مختلفة، ويتم أختيار هذه المناطق وفقاً لأعتبارات الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج وتكاليف عنصر العمل،

- التحول في نمط التجارة منذ بدايه التسعينات من التجارة القائمة على نمط التخصص وفقا لأعتبارات الميزة النسبية، وذلك من خلال قيام الدول الأقل نموا بتصدير السلع كثيفة العمل وقيام الدول المتقدمة مثل اليابان بتصدير السلع كثيفة راس المال إلى التجارة داخل الصناعات intra industry trade، وذلك نتيجة تطبيق نموذج الأوزة الطائرة، وهو ما ساهم في نقل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول الاقل نموا بجنوب و جنوب شرق آسيا،
- نمط التجارة داخل الصناعات في دول جنوب و جنوب شرق آسيا يتبع النمط الرأسى القائم على تخصص الدول مرتفعة الدخل بانتاج وتصدير السلع مرتفعة الثمن وعالية الجودة، أما الدول منخفضة الدخل فتصدر السلع منخفضة الثمن ومنخفضة الجودة،
- ارتفاع نسبة تجارة الالات تجارة الأجزاء والمكونات من اجمالى صادرات و واردات دول شرق آسيا،
- زيادة نسبة الروابط الأمامية والخلفية في تجارة الأجزاء والمكونات بين دول جنوب و جنوب شرق آسيا التى تتسم بتباين مستويات الدخل،
- تزايد أهمية الشركات متوسطة وصغيرة الحجم كفاعل رئيسى فى شبكات الإنتاج والتجميع وفى تجارة الأجزاء والمكونات فى دول جنوب و جنوب شرق آسيا،
- تعد مستويات الأجور أحد المحددات الرئيسية للشركات متعددة الجنسيات للاستثمار فى الدول الآسيوية إلى جانب عوامل أخرى مثل الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج.

٣/٦ أثر الاتفاقيات الإقليمية على نمو شبكات الإنتاج:

ترتب على تزايد عدد الاتفاقيات الإقليمية فى دول جنوب و جنوب شرق آسيا حدوث نمو كبيرا فى شبكات الإنتاج فى دول جنوب و جنوب شرق آسيا خلال عقد التسعينات والعقد الأول من القرن العشرين، وذلك بهدف الأستفاده من مزايا أنفاقيات

التكامل الأقليمي، خاصة مع تطبيق هذه الدول سياسة *accept every body* بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي الداخلة مع وجود استثناء لقطاعات معينة^{٢٣}.

ويتضح ذلك من عدد الاتفاقيات التكاملية التي أخطرت بها منظمة التجارة العالمية في منطقة جنوب وجنوب شرق آسيا حتى يوليو ٢٠١٣ حوالي ١٥ اتفاق تكاملي بين الدول الأعضاء^{٢٤}.

وقد انعكس تزايد نمو شبكات الإنتاج العالمية في دول جنوب وجنوب شرق آسيا على نمو تجارة الأجزاء والمكونات بدول الإقليم^{٢٥}، ويتضح ذلك من تزايد نسبة مساهمة تجارة الأجزاء والمكونات لدول الإقليم من أجمالى الصادرات والواردات العالمية للأجزاء والمكونات إلى جانب تزايد نسبة التجارة البينية للأجزاء والمكونات لدول الإقليم من أجمالى تجارة الأجزاء والمكونات لدول الإقليم، وهو ما يتضح مما يلي:

جدول رقم (٢)

تطور الصادرات البينية لدول جنوب وجنوب شرق آسيا

مليون دولار

في تجارة الآلات والمعدات ووسائل النقل

السنة	اجمالي الصادرات العالمية	اجمالي صادرات التكتل	الصادرات البينية للتكتل	% صادرات التكتل من اجمالي الصادرات العالمية	% الصادرات البينية من اجمالي صادرات التكتل
1995	1937915	355474.8	141865.1	18	40
1999	2054945	386925.2	155624.3	19	40
1997	2179171	412282.4	165156.1	19	40
1998	2243925	402198.7	148394.9	18	37
1999	2354723	454856.2	175464.6	19	39
2000	2611189	576903.5	233734.9	22	41
2001	2475216	525413.7	218257.7	21	42
2002	2580823	596356.5	265621.5	23	45
2003	2946259	730868.9	340639	25	47
2004	3549344	935388.5	429270.3	26	46
2005	3921204	1093488	507980.4	28	46
2006	4486889	1303028	612807	29	47
2007	5050840	1500097	705264.6	30	47
2008	5423605	1628159	745891.5	30	46
2009	4222433	1435241	691799.1	34	48
2010	5135737	1853474	899439.8	36	49
2011	5818748	2074643	1011822	36	49
2012	5828704	2152325	1084865	37	50

المصدر: تم حسابها بواسطة الباحث اعتمادا على بيانات <http://unctadstat.unctad.org>

يتضح من الجدول رقم (٢) أن:

- بلغت متوسط نسبة صادرات دول جنوب وجنوب شرق آسيا في تجارة الآلات والمعدات ووسائل النقل حوالي ٢٦% من اجمالي الصادرات العالمية خلال الفترة ١٩٩٥ حتى ٢٠١٢.

- بلغت متوسط نسبة الصادرات البينية لجنوب وجنوب شرق آسيا في تجارة الآلات والمعدات ووسائل النقل حوالي ٤٤% من اجمالي صادرات التكتل خلال الفترة ١٩٩٥ حتى ٢٠١٢.

جدول رقم (٣)

تطور الواردات البينية لدول جنوب وجنوب شرق آسيا

في تجارة الآلات والمعدات ووسائل النقل

مليون دولار

السنة	اجمالي الواردات العالمية	اجمالي واردات التكتل	الواردات البينية للتكتل	% واردات التكتل من اجمالي الواردات العالمية	% الواردات البينية من اجمالي الواردات التكتل
1995	1916569	419298	126207.3	22	30
1996	2054765	445319.1	140096.3	22	31
1997	2170421	451809.5	151661	21	34
1998	2239947	382553.5	138676.5	17	36
1999	2378277	418685.9	161937.8	18	39
2000	2641467	538585	226026.2	20	42
2001	2511069	500055.2	212621.8	20	43
2002	2605300	562189.9	261527.7	22	47
2003	2982055	678297.2	330919.8	23	49
2004	3606103	848525	425851.4	24	50
2005	3993626	959906.3	514906.5	24	54
2006	4522570	1103926	610819.3	24	55
2007	5086260	1234112	686211.6	24	56
2008	5454816	1320243	721369	24	55
2009	4316318	1170745	657090.4	27	56
2010	5269176	1520026	865101.4	29	57
2011	5941652	1684794	961713.9	28	57

المصدر: تم حسابها بواسطة الباحث اعتمادا على بيانات

<http://unctadstat.unctad.org>

يتضح من الجدول رقم (٣) أن:

- بلغت متوسط نسبة واردات دول جنوب وجنوب شرق آسيا في تجارة الآلات والمعدات ووسائل النقل حوالي ٢٣% من اجمالي الواردات العالمية خلال الفترة ١٩٩٥ حتى ٢٠١٢.

- بلغت متوسط نسبة الواردات البيئية لدول جنوب وجنوب شرق آسيا في تجارة الآلات والمعدات ووسائل النقل حوالي ٤٧% من اجمالي واردات التكتل خلال الفترة ١٩٩٥ حتى ٢٠١٢.

جدول رقم (٤)

تطور الصادرات البيئية لدول جنوب وجنوب شرق آسيا

مليون دولار

في تجارة المواد المصنعة المتنوعة

السنة	اجمالي الصادرات العالمية	اجمالي صادرات التكتل	البيئية للتكتل	% صادرات التكتل من اجمالي الصادرات العالمية	% الصادرات البيئية من اجمالي صادرات التكتل
1995	636481.1	207939.6	42598.68	33	20
1996	673757.6	214464.9	43456.03	32	20
1997	711472.4	231781.8	52832.02	33	23
1998	714737.7	224425.7	45996.45	31	20
1999	738220.4	234257.7	45347.32	32	19
2000	784843.1	265529.6	49917.72	34	19
2001	774956.9	255415.1	49010.55	33	19
2002	808715	268389.4	54830.41	33	20
2003	925482.4	310027.4	70694.85	33	23
2004	1080083	366814.6	89218.45	34	24
2005	1188051	426427.8	100852.2	36	24
2006	1325084	498504.1	120770.5	38	24
2007	1507625	585323.3	149026.2	39	25
2008	1638479	642983.6	159823.5	39	25
2009	1433027	585910.4	149009.6	41	25
2010	1641309	710781.1	195465.5	43	28
2011	1903494	839290.2	238880.6	44	28
2012	1978635	929369	284836.7	47	31

المصدر: تم حسابها بواسطة الباحث اعتمادا على بيانات <http://unctadstat.unctad.org>

يتضح من الجدول رقم (٤) أن:

بلغت متوسط نسبة صادرات جنوب وجنوب شرق اسيا في تجارة المواد المصنعة المتنوعة حوالي ٣٦% من اجمالي الصادرات العالمية خلال الفترة ١٩٩٥ حتى ٢٠١٢.

- بلغت متوسط نسبة الصادرات البينية لجنوب وجنوب شرق آسيا في تجارة المواد المصنعة المتنوعة حوالي ٢٣ % من اجمالي صادرات التكتل خلال الفترة ١٩٩٥ حتى ٢٠١٢.

جدول رقم (٥)

تطور الواردات البينية لدول جنوب وجنوب شرق آسيا
في تجارة المواد المصنعة المتنوعة

مليون دولار

السنة	اجمالي الواردات العالمية	اجمالي واردات التكتل	الواردات البينية للتكتل	% واردات التكتل من اجمالي الواردات العالمية	% الواردات البينية من اجمالي واردات التكتل
1995	651245.9	102559.5	55162.83	16	54
1996	697700.8	110695.1	59718.31	16	54
1997	729272.3	115417.6	63248.46	16	55
1998	739290.1	97021.66	55639.28	13	57
1999	771712.5	105406.1	59844.03	14	57
2000	823297.1	124737.3	69005.03	15	55
2001	820533.3	118068.3	66749.72	14	57
2002	860397.6	124731.4	71154.45	14	57
2003	987051.6	149751.5	85780.85	15	57
2004	1145476	187390.7	105668.9	16	56
2005	1257081	210429.7	122111.8	17	58
2006	1384650	235503	138510	17	59
2007	1569335	268150.1	163036.8	17	61
2008	1690015	290765.6	173928.6	17	60
2009	1458198	249966	148569.1	17	59
2010	1666080	318534.4	188461.9	19	59
2011	1883040	365577.7	212131.2	19	58
2012	1902424	389193.6	223750.4	20	57

المصدر: تم حسابها بواسطة الباحث اعتمادا على بيانات <http://unctadstat.unctad.org>

يتضح من الجدول رقم (٥) أن:

- بلغت متوسط نسبة واردات دول جنوب وجنوب شرق آسيا في تجارة المواد المصنعة المتنوعة حوالي ١٦ % من اجمالي الواردات العالمية خلال الفترة ١٩٩٥ حتى ٢٠١٢.

- بلغت متوسط نسبة الواردات البينية لجنوب وجنوب شرق آسيا في تجارة المواد المصنعة المتنوعة حوالي ٥٧% من اجمالي واردات التكتل خلال الفترة ١٩٩٥ حتى ٢٠١٢.

مما سبق يتضح تزايد نسبة تجارة الأجزاء والمكونات في دول جنوب وجنوب شرق آسيا كنسبة من اجمالي التجارة العالمية (صادرات وواردات) وأيضا تزايد نسبة التجارة البينية لدول جنوب وجنوب شرق آسيا كنسبة من اجمالي تجارة دول جنوب وجنوب شرق آسيا، وقد تزامن هذه النمو مع تزايد عدد الاتفاقيات التكاملية بين هذه الدول وسعى هذه الدول للاستفادة من المزايا الممنوحة من هذه الاتفاقيات وهو ما ساهم في نمو شبكات الإنتاج في دول جنوب وجنوب شرق آسيا.

٧/ ملخص الدراسة:

تناولت هذه الدراسة تحليل ظاهرة شبكات الإنتاج العالمية في إطار اتفاقيات التكامل الأقتصادي، وذلك من خلال تناول الأطار النظري لشبكات الإنتاج العالمية، ثم توضيح العلاقة بين شبكات الإنتاج واتفاقيات التكامل الأقليمي، ثم التعرض لتجربة دول جنوب وجنوب شرق آسيا لتكوين شبكة الإنتاج.

وقد توصلت الدراسة الى تزايد أهمية شبكات الإنتاج العالمية في إطار النظام الأقتصادي الحالي ويتضح ذلك من النمو في تجارة الأجزاء والمكونات مقارنة بمعدل النمو في تجارة السلع التقليدية، كما توصلت الدراسة أن أثر شبكات

الإنتاج على رفاهية الدول الأعضاء يعتمد على أثر كل من خلق التجارة وأثر تحويل التجارة.

أما فيما يتعلق بتجربة دول شرق آسيا في تكوين شبكات الإنتاج فقد توصلت الدراسة إلى أن شبكات الإنتاج تعتبر محور عمليات النمو التي حدثت في دول شرق آسيا خلال العقد الاخير من القرن الماضي، ويتضح ذلك من نمو شبكات

الإنتاج في دول جنوب وجنوب شرق آسيا وتزايد عدد الاتفاقيات التكاملية بين هذه الدول.

وقد انعكس هذا النمو في تزايد نسبة تجارة الأجزاء والمكونات في دول جنوب وجنوب شرق آسيا كنسبة من اجمالي التجارة العالمية، وأيضا تزايد نسبة التجارة البينية لدول جنوب وجنوب شرق آسيا كنسبة من اجمالي تجارة دول جنوب وجنوب شرق آسيا.
هوامش البحث:

- ¹ -Orefice Gianluca, Nadia Rocha(2010), "Deep integration and production networks: an empirical analysis", *World Trade Organization Economic Research and Statistics Division*, Working Paper ERSD-2011-11, p.p.(2-3).
- ² -Yue Chia Siow (2012). "Production Networks and Asia's Trade Performance", *Singapore Institute of International Affairs*, p.(3).
- ³ -Jia Andrew ,Yi Kam (2013), " Linking International Production Network and Productivity Growth: The Case of The Malaysian Manufacturing Sector", *business school, the University of western Australia*, p.(4).
<http://www.business.uwa.edu.au>.
- ⁴ - Yue Chia Siow (2012). "Production Networks and Asia's Trade Performanc,*OP Cit*, p.p.(3-7).
- ⁵ - Godart Olivier& holger gorg (2009), "Is Full Recovery of Global Production Networks Inevitable?", *The Unrelenting Pressure of Protectionism: The 3rd GTA Report*, p. (125).

- ⁶ - Coe Neil et al, (2008), " Global production networks: realizing the Potential", *Journal of Economic Geography*, No 8, p.(274).
- ⁷ - Witada Anukoonwattaka, (2011), "Driving forces of Asian international production networks: A brief history and theoretical perspectives" , in Witada Anukoonwattaka , Mia Mikic (ed.) , "India: A New Player in Asian Production Networks?, Studies in Trade and Investment 75," *United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (ESCAP)* p.p.(8-10).
- ⁸ - Rodrigue Jean Paul (2006), "The Geography of Transport Systems". *Routledge Taylor & Francis Group, new York, london*, p.p.(153-154).
- ⁹ - *ibid*, p.p.(153-154).
- ¹⁰ - Zarzoso Inmaculada Martínez , et al (2011), "CEECs Integration into Regional and Global Production Networks", *center for European governance and economic development* , research, discussion paper No.125, p.p.(4-6).
- ¹¹ - *ibid*. p.p.(4-6)
- ¹² - Narjoko Dionisius (2011), " International production networks and trade liberalization: A literature review",*Op Cit*, p.p.(5-12).
- ¹³ - Ando Mitsuyo , Fukunari Kimura(2007), " Fragmentation in East Asia: Further Evidence" , *Paper provided by Economic Research Institute for ASEAN and East Asia (ERIA)* , Working Papers No. DP-2009-20, p.p(6-9). <http://ideas.repec.org>.
- ¹⁴ - *Ibid*, p.p. (6-9).
- ¹⁵ - *Ibid*, p.p. (6-9).

¹⁶ - انظر في ذلك :

- Coe Neil, et al (2008), "Global production networks: realizing the Potential", *Journal of Economic Geography*, No. 8 (2008), p.p. (283-284).
- Park Innwon, & Soonchan Park(2011), " Interdependent Regional Trade Agreements and Production Networks: An Empirical Analysis", paper presented at the 4th GEP Conference in China on China's External Economic Relations, , *Centre for Research on Globalisation and Economic Policy (GEP) University of Nottingham*, Ningbo, China, p.p.(3-5).
- ¹⁷ -Sven Arndt (2004), "Trade Diversion and Production Sharing", *Department of Economics, Claremont McKenna College*, Working paper, No. 04,01, p.p.(11-12).
- ¹⁸ - Narjoko Dionisius (2011), " International production networks and trade liberalization: A literature review",*Op Cit*, p.p.(32-37).
- ¹⁹ - انظر في ذلك :
- Godart Olivier & holger gorg (2009), "Is Full Recovery of Global Production Networks Inevitable.....", *Op Cit*, p.p.(125-130).
- Gaulier Guillaume, et al (2004), "China's Integration in asian Production Networks And Its Implications", *Paper prepared for the conference Resolving New Global and Regional Imbalances in an Era of Asian Integration*, RIETI Discussion Paper Series 04-E-033, p.p.(8-9).
- *- يشمل البحث الدول الآتية من جنوب و جنوب شرق اسيا: دول تكتل الاسيان(بروني- كمبوديا، اندونيسيا، ، لاوس، ماليزيا، الفلبين، تايلاند، سنغافورة، فيتنام، ميانمار)، بالإضافة الى الصين، الهند، اندونيسيا، باكستان، بنجلاديش، المالديف، نيبال، سيرلانكا، كوريا الجنوبية، كوريا الشمالية.
- ²⁰ -Pasha Mochamad(2011), "Linkages between regional trade agreements and international production networks: Evidence from five case studies in

Asia", in "Fighting Irrelevance:, *Op Cit*,
p.p.(41-43).

²¹ - *Ibid*, p.p.(41-43).

^{٢٢} - انظر في ذلك:

- kimura fukunar(2006), "international production and distribution networks in east asia :eighteen facts, mechanism, and policy implications" , *Asian economic policy review* , p.p. (327-334).
- Xinxuan Cheng (2013), " Development of East Asia Regional Production Network and the Status of Participating of China", *International Business and Management* , Vol. 7, No. 1, p.p.(5-7),

²³ -kimura fukunar(2006), "international production and distribution networks in east asia, *Op Cit* , p.p. (337-338).

²⁴ - WTO (2013), "Regional trade agreements", www.wto.org.

²⁵ - Menon Jayant (2013), "Can FTAs Support the Growth or Spread of International Production Networks in Asia?", *Asia pacific economic cooperation*, Discussion Paper No. 74. p.(6).